

البنك الدولي يمول خطط المغرب لتطوير التكنولوجيا المالية

وأضاف "أثبت التحسن في إمكانية الحصول على الخدمات المالية والرقمية، بالنسبة إلى تلك الشرائح من المجتمع، أهمية البالغة للحد من إقصائها الاجتماعي خلال الأزمة".

وكان البنك الدولي قد وافق في يونيو العام الماضي على قرض للمغرب بقيمة تقدر بنحو 48 مليون دولار، لمساعدته على إدارة آثار جائحة كورونا، التي تركت أثارا سلبية على الأنشطة التجارية والاستثمارية.

450
مليون دولار الشريحة الثالثة التي
قدمها البنك الدولي للمغرب
ضمن سلسلة من 3 قروض

وتقول الحكومة المغربية إنها حريصة على إيجاد بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا المالية تشمل مناخ أعمال بمعايير عالمية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، والملاحة المستمرة للإطار القانوني والتنظيمي لإزالة كافة العراقيل.

وخلال العامين الماضيين، تصافرت جهود كل من وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب المركزي لوضع استراتيجية موسعة عبر مقاربة تشاركية تهدف إلى تنسيق الإجراءات وتحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين. ولا تتكفي الاستراتيجية بذلك، بل ستعمل على توفير الشروط اللازمة للمزيد من استخدام المنتجات المالية من خلال الرفق من التقييد المالي وكذلك الزيادة من رقمنة الأداء لترسيخ الإدماج المالي في سلوك الأسر.

الرباط - قدم البنك الدولي دعما جديدا للمغرب لتنفيذ استراتيجيته المتعلقة بالتحول المستقبلي للنظام المالي في إطار سياسات الإصلاح التي تنفذها الحكومة بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز مؤشرات النمو على أسس مستدامة.

وأعلن البنك الجمعة موافقته على قرض للرباط بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار بهدف تعزيز إمكانية الحصول على الخدمات المالية والرقمية. وتندرج هذه الخطوة ضمن خطط مساهمة المؤسسة المالية الدولية في زيادة المرونة المصرفية وتحقيق الشمول المالي الفعال في المغرب من أجل ضمان وصول الشركات والأفراد للبنوك للحصول على السيولة والاقتراض بشكل سلس.

وتبدو مسألة رقمنة النظام المالي المغربي من بين أهم الخطوات التي تركز عليها الحكومة في طريق مكافحة الفساد، الذي ينشأ داخل بيئة السوق الموازية، وبالتالي قطع الطريق على المتعاملين في هذا القطاع.

وذكر البنك الدولي في بيان أن القرض "هو الثاني لتمويل سياسات التنمية للشمول المالي والرقمي، ضمن سلسلة من ثلاثة قروض، تهدف إلى التوسع في توفير الخدمات المالية والبنية التحتية الرقمية للأفراد ومؤسسات الأعمال".

وقال جيسكو هنتشيل، المدير الإقليمي لدائرة المغرب العربي في البنك الدولي، "لقد تركت أزمة فيروس كورونا تأثيرا غير متناسب على الفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجا، بما في ذلك النساء والشباب والعمالة غير المنتظمة ومؤسسات الأعمال الأصغر حجما".

القاهرة تلجأ إلى القروض الإلكترونية لتحفيز المشاريع الصغيرة

بنك مصر يقدم قروضا سريعة خلال خمسة أيام لتمويل المشاريع



لا حاجة للانتظار طويلا

وأشار في تصريح لـ "العرب" إلى أن الحصول على القروض بشكلها التقليدي يرهق أصحاب المشروعات، لأنها تستلزم تردد صاحب المشروع مرات عدة على البنوك ليستوفي متطلبات الحصول على القرض، لكن القروض الإلكترونية حلت هذه المشكلة. وفتحت البنوك إلى القروض السريعة بعد أن كانت تقتصر على الجمعيات المتخصصة في إقراض هذا القطاع، وكانت تمنح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية قروضا قورية.

ويصل عدد الجهات المرخص لها بمنح التمويل متناهي الصغر نحو 755 مؤسسة وجمعية أهلية عبر 1425 مقرا بمختلف محافظات مصر.

وكشفت بيانات هيئة الرقابة المالية عن نمو محفظة التمويل المنوح للمشروعات متناهية الصغر من الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل إلى نحو 1.2 مليار دولار استفاد منها نحو 3.2 مليون مواطن.

وسيطرت الإناث على نحو 63 في المئة من حجم التمويل بما يتجاوز مليوني سيدي، الأمر الذي يكشف قدرة القطاع على تشغيل السيدات بشكل يفوق الرجال في التعامل مع هذا النشاط.

ورغم أهمية التمويل بالنسبة إلى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إلا أن هناك حاجة لمساعدتها في تسويق منتجاتها لضمان سرعة دورانها، حيث يدرس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين بالتعاون مع جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة إنشاء منصة لتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

ويجري بالتوازي تأسيس شركة حكومية لتسويق منتجات الشباب الريجين ومنحهم دعما كاملا للمشاركة في المعارض بالداخل والخارج لمساعدتهم على فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم.

بشكل يضمن كفاءة حركتها داخل نطاق الاقتصاد بشكل كامل. ويسهم القطاع بنحو 80 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، ويغطي نحو 90 في المئة من التكوين الرأسمالي للنشاط الاقتصادي، وسيطر على نحو 13 في المئة من قيمة الإنتاج الصناعي. وأكد الخبير المصرفي محمد عبدالعال أن الهدف من تفعيل القروض الإلكترونية للمشروعات الصغيرة هو التيسير على أصحابها في الحصول على التمويل بشكل سريع دون تعقيدات، إذ لا تقوى هذه الفئة على الإجراءات التقليدية التي تنفذها الشركات الكبرى مثل الضمانات والتصنيف الائتماني وتحليل الميزانيات.

وقال لـ "العرب" إن "التمويل عبر القروض الإلكترونية يحقق عددا من العوامل، منها تقدير الملاءة المالية للمشروع من خلال مقاييس جديدة تعتمد على التقييم الرقمي لسلوك المشروع ومعاملاته المالية".

وتقوم بهذه المهمة شركة "أي سكور" للاستعلام الائتماني التابعة للحكومة، حيث ترصد جميع المتغيرات إلكترونيا، لذلك يتم البت في بعض القروض لحظيا، وتحديدًا للمشروعات التي تتمتع بسرعة في حركة دورات رأس المال، ومنها المطاعم وعمليات البيع والشراء بغرض المتاجرة.

وتحقق الآلية الجديدة مرونة في التعاملات بين صاحب المشروع والبنك ما يخفف تكاليف وإجراءات الاقراض، كما تعزز الشمول المالي لأنه لا يمكن لمن لا يملك حسابا مصرفيا الاستفادة بالقرض الإلكتروني، وبالتالي فأول خطوة للحصول على التمويل فتح حساب مصرفي.

وأوضح علاء السقطي رئيس اتحاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن القروض الإلكترونية تعزز قدرة المشاريع الصغيرة على التمويل، فالأسلوب الجديد يتجاوز مشاكل البيروقراطية.

العام الماضي، وقدم تمويلات بلغت 2.7 مليار دولار ضمن مبادرة البنك المركزي المصري لدعم القطاع الصناعي البالغة 6.4 مليار دولار بإفادة 8 في المئة. ويولي المركزي المشاريع متناهية الصغر أهمية خاصة، إذ رصد لها حزمة تمويلية بقيمة 1.7 مليار دولار بعد إصدار القانون الخاص بهذا القطاع لاستهداف ضم 10 ملايين مستفيد من حزم التمويل الممنوحة لهذا القطاع إلى منظومة الاقتصاد الرسمي.



ويعد المركزي البنوك المشاركة في مبادرة تمويل المشروعات المتناهية من نسبة الاحتياطي التي تسدها له شهريا والبالغة 10 في المئة، وبالتالي تحفز الخطوة البنوك على المشاركة في منح تمويلات بإفادة 5 في المئة، ما يعزز من عوائدها بنسبة 15 في المئة.

وأعلنت القاهرة في الحوافز وأطلقت مبادرة لإلغاء جميع الرسوم التي تتحملها شركات القطاع الخاص الصغيرة والمتناهية على خدمات الحصول الإلكتروني.

وتسعى عبر تلك الخطوة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي

طرحت مصر برامج تمويلية جديدة لمنح قروض سريعة للمشروعات الصغيرة والمتناهية لتحفيزها على النمو وتعزيز قدرتها الفائقة على تشغيل الاقتصاد وتوفير فرص عمل مباشرة، فضلا عن تشجيعها للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي والعمل بشكل شرعي، وهو ما يمثل اختبرا جديدا للمنظومة الاقتصادية ونجاحها في تجاوز العثرات.



القاهرة - أعلن بنك مصر عن أول قرض سريع لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية تستغرق إجراءاته خمسة أيام فقط بعد أن كانت تستمر لمدة أسابيع، بما يعزز قدرة هذا القطاع على إنعاش الاقتصاد وسرعة دوران حركة الإنتاج.

وتتراوح حدود التمويل الجديد بين 6500 دولار و128 ألف دولار بحسب حجم المشروع وقدرته على سداد أقساط الدين.

وشجع المنتج التمويلي الجديد جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع بنك مصر لتوقيع اتفاق يحمل شعار "تمكين" بموجبه يقوم البنك بمنح قروض لنحو عشرة آلاف شاب.

وتكمن أهمية الحزم التمويلية السريعة في نشر ثقافة العمل الحر لدى الشباب، إذ يظل عبء تمويل المشاريع يعيق طموحاتهم، الأمر الذي يسهم في مواجهة البطالة في مجتمع تتسم تركيبته السكانية بانها فتية.

ويمثل الشباب تقريبا ربع السكان البالغ عددهم نحو 110 ملايين نسمة، فيما تصل نسبة من هم في سن 15 عاما فأقل إلى نحو الثلثين، الأمر الذي يعزز من دور المشروعات الصغيرة والمتناهية لتلبية طموح هذه القوة البشرية لتصبح فاعلة قبل أن تتحول إلى قوى نائمة.

ولا تحتاج المشروعات متناهية الصغر إلى أصول كبيرة بما يعزز نموها، لكنها تحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات الحكومية عبر تخصيص مناطق صناعية لها بأسعار منخفضة تناسب قدرات الشباب.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في وضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتناهية على الطريق الصحيح، ومنع تأسيسها في البداية داخل الكتل السكنية، ما يفضي إلى عشوائية جديدة تضاف إلى المشاكل التي تعاني منها الحكومة في ضم القطاع إلى المنظومة الرسمية للاقتصاد.

وقال محمد الإترابي رئيس بنك مصر لـ "العرب" إن مصرفه "رصد تمويلات بقيمة 256 مليون دولار عبر منتجه الجديد 'قرض إكسبريس' للمشروعات الصغيرة والمتناهية".

ويتيح البنك فرص طلب القرض عبر موقعه الإلكتروني دون الحاجة إلى الذهاب إلى مقرات الفروع، ويتم البت في طلبات القروض والرد عليها لحظيا. وبلغت محفظة تمويل المشروعات الصغيرة في بنك مصر 3 مليارات دولار

الجزائر تسعى لتزويد ليبيا بالكهرباء عبر تونس

التوليد وخطوط النقل ومناقشة الربط الليبي الجزائري.

وخلال مدى السنوات الماضية، بات انقطاع التيار معظم ساعات اليوم أمرا شائع الحدوث في أنحاء ليبيا خلال أشهر الصيف في ظل درجات حرارة مرتفعة تجعل الطلب على الكهرباء يزيد بفعل الإقبال على استخدام مكيفات الهواء. وقال بولخراس إن "جيكول طلبت تاجير توربينات غازية متحركة بأسرع وقت ممكن وبشكل مستعجل وهو ما استجابت له سونلغاز فليبيا".

وأوضح أنه تم الانطلاق في العملية لتجسيدها في أقرب الأجل لدعم الشبكة، بالأخص في العاصمة طرابلس. وكان البلدان قد اتفقا خلال المنتدى الاقتصادي الجزائري - الليبي المتعدد مؤخرا بالعاصمة الجزائرية على مشروع الربط الكهربائي المباشر، والذي اعتبر بولخراس أنه "قرار تاريخي".

وتشير التقديرات إلى أن ليبيا تستورد الكهرباء من مصر بحدود 75 ميغاواط، كما يوجد اتفاق مع تونس للتزود بنحو 100 ميغاواط، إضافة إلى وجود وحدتين تم تركيبهما غرب طرابلس قبل أربع سنوات تنتجان كهرباء في حدود 60 ميغاواط.

طرابلس - تستعد الجزائر للدخول على خط تزويد ليبيا بالكهرباء والمساعدة في تعويض النقص الحاصل في الإمدادات بهدف معالجة معضلة الانقطاع المزمع للكهرباء، بعد تضرر عدة محطات وأجزاء من الشبكة بسبب الحرب.

وأعلنت شركة الكهرباء والغاز الجزائرية (سونلغاز) في بيان نشرته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية، أنها ستبدأ إمداد ليبيا بسبعة تتراروح بين 180 و200 ميغاواط من الكهرباء عبر الشبكة التونسية بنهاية هذا الأسبوع.

ويأتي ذلك بعد يوم من زيادة وفد من سونلغاز يرأسه الرئيس المدير العام للمجمع شاهر بولخراس، إلى العاصمة الليبية طرابلس، لبحث سبل إمداد الجارة ليبيا بالطاقة الكهربائية خلال موسم الصيف مع الشركة العامة الليبية للكهرباء (جيكول).

وذكرت جيكول في تدوينة على حسابها في فيسبوك، أن "وقدا جزائريا رفيع المستوى وصل طرابلس وعقد اجتماعا موسعا لوضع الترتيبات اللازمة لتكوين وحدات إنتاج مجرورة بمدينة طرابلس لدعم الشبكة الكهربائية وصيانة بعض وحدات

الأردن يطلق نظاما جديدا للتجارة الرقمية

وأكدت أمين عام وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالوكالة سميرة الزعبي على أهمية البدء بتطبيق العمل بنظام الشراء الإلكتروني ما يشكل خطوة مهمة في عملية التحول الرقمي للخدمات والإجراءات، التي قدمها الوزارة وبما يسهم بشكل كبير في توفير الوقت والجهد على جميع الأطراف.

وأشارت إلى سعي الوزارة، خلال الفترة المقبلة، إلى طرح جميع عطاءات الوزارة من خلال نظام الشراء الإلكتروني الأردني، داعية جميع المواطنين والمهنيين والمتعاملين مع الوزارة إلى التسجيل على النظام.

الإلكتروني الأردني لكافة العمليات الشرائية وجميع الجوانب المشككة بموجب نظام المشتريات الحكومية لسنة 2019 في الوزارة.

وستسهل هذه المنصة الجديدة على المهتمين والمناقضين الاطلاع على العمليات الشرائية، التي تخص الوزارة على بوابة نظام الشراء الإلكتروني، وكذلك على الموقع الإلكتروني للوزارة.

وكانت دائرة الجمارك الأردنية قد قالت في شهر مارس 2019، إنها تعمل لإنشاء منصة لتنظيم عملية التجارة الإلكترونية، والتي تتطلب من المتعامل بهذه التجارة بيانات يجب تعبئتها تتعلق بنوع السلع وقيمتها.

وتأتي الخطوة تجسيدا لخطط عمان التي تتضمن تغيير نموج التعاملات المالية بتطوير الخدمات التقليدية، حتى تصل إلى أنحاء البلاد كافة تحقيقا لاستراتيجية الشمول المالي.

ونقلت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) عن مدير عام دائرة المشتريات الحكومية بالوكالة ياسر خوالدة قوله، في بيان صحافي إن "هذا الإجراء يأتي في إطار التعاون والتنسيق المشترك مع الوزارة التي تم وضعها في خطة العمل التنفيذية للدائرة".

وأكد أن العمل يتم حاليا وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لوضع خطة عمل لتطبيق نظام الشراء

عمان - عزز الأردن جهوده في مجال خدمات الدفع الرقمي لكون هذه الخدمات من بين أبرز اهتمامات الحكومة لتقليص التعامل التجاري نقدا بين التجار والمستهلكين.

وبدأت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الأردنية في تطبيق نظام التجارة الرقمية، في مسعى طموح لتغيير سلوكيات تعامل المواطنين والشركات أثناء عمليات البيع والشراء. وتم نشر أول عطاء يخص الوزارة كجهة مشترية على بوابة نظام الشراء الإلكتروني، الذي يأتي بعد أن تصاعدت عمليات البيع الرقمي في البلاد خلال السنوات الماضية باطراد.



استعدادات لإتمام عملية الربط